الوسيط ووسيط الوسيط

يركز هذا التقرير على أحداث شهر آذار (مارس) ١٩٨٢. وأول شيء يلفت النظر فيها هو المكان والدور المتزايدان **للأزمة الاقتصادية** في الغرب الرأسمالي على وجه الخصوص؛ وهو الأمر الذي تبرزه دراسة وضعتها الأمم المتحدة وتبين مخاطر الكساد الشامل في اقتصاديات الدول الغربية. ونشرت جريدة **الفاينانشال تايمز** البريطانية في ١٥/٢/١٩٨٢ الجدول التالي لنسبة البطالة المئوية في بعض الدول الرأسمالية والذي يبين حدة البطالة الشديدة:

الدولة	نسبة البطالة في شهر شباط (فبراير) ١٩٨١	وفي شباط (فبراير) ١٩٨٢
بريطانيا العظمى	٪١٠,٢	٪١٢,٦
الولايات المتحدة	٪٧,٣	٪٨,٨
المانيا الغربية	٪٥,٠	٪٧,٥
فرنسا	٪٧,٤	٪٩,٠
ايطاليا	٪٨,٧	٪٩,٩
هولندا	٪٦,٦	٪٩,٤
بلجيكا	٪١٠,٦	٪١٣,١
اليابان	٪٢,١	٪٢,٣

وفي بريطانيا، هبط انتاج الصناعات التحويلية بنسبة ١٩٪ بالمقارنة بعام ١٩٧٩، فوصل الى أدنى مستوى، منذ عام ١٩٦٧. وكذلك هبط أهم قطاع صناعي في ألمانيا الغربية (الهندسة الميكانيكية). وهبطت الصادرات اليابانية بنسبة ١٢٪ في شهر واحد (كانون الثاني ــ يناير). وبلغ عجز القطاع العام الايطالي، عام ١٩٨١، ٢٠ مليارا بنسبة ١١,٩٪ من الناتج القومي بالمقارنة مع ٨,٤٪ في عام ١٩٨٠. واستمرت أنباء الافلاسات والخسائر الهائلة التي تصيب شركات عملاقة، منها شركة **أستون بلات** البريطانية، التي وصلت خسائرها إلى ٢٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ بعد أن كانت سجلت ١٥,٨ مليون جنيه أرباحاً في عام ١٩٧٦.

وتخبطت السياسات النقدية الغربية بصورة غريبة، فعكست حالة القلق والحيرة والارتباك في المجتمع الغربي بشتى مجالاته. ولعل القراء يتذكرون كم احتجت أوروبا الغربية على قيام واشنطن برفع نسبة الفائدة على الودائع لأن ذلك يشجع على تهريب رؤوس الأموال الى أميركا. واذا بالمصرف المركزي الفرنسي يغير سياسته في هذا الشأن، فيرفع بدوره نسبة الفائدة على سندات الخزينة، وعلى الايداعات النقدية اليومية في محاولة لايقاف تدهور الفرنك المستمر. هذا في حين تقوم المانيا الغربية وهولندا وسويسرا بتخفيض نسبة الفائدة لديها.

وحيث أن المال هو كل شيء، في معايير القيم الرأسمالية، فتظهر الأزمة في سائر المجالات. ومنها الأخلاق القومية، اذ عرفت بون ثلاث